

Distr.: General
3 May 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى: تقارير هيئات التنسيق

تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠١**

موجز

إذ اعتمدت منظومة الأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية كإطار وحيد شامل للسياسة العامة تسترشد به في الجهود التي تبذلها دعماً للتنمية العالمية، ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق اهتمامه على التنسيق لتعاون أوثق بين الوكالات بصدد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإن العدد المتزايد من تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعبر إلى حد ما عن هذا الاتجاه الصاعد صوب مزيد من التعاون والمبادرات على نطاق المنظومة، وهو اتجاه يشير إلى ظهور مفهوم حقيقي للمنظومة الموحدة التي يسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى تمثيلها.

وخلال عام ٢٠٠١، واصل الرؤساء التنفيذيون تدبير العولمة والصلة المتبادلة بين أبعادها، ملاحظاً الحاجة إلى إصلاح آثارها السلبية، وبخاصة فيما يتعلق بالفقر والجوع والصحة والتعليم والعمالة والبيئة، والصلة بين الهجرة والمشاكل التي يطرحها اللاجئون والمشردون داخلياً.

* E/2002/100/Add.1

** قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في موعد متأخر دون تقديم التعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣، الذي قررت الجمعية بموجبه أنه إذا قدم تقرير في موعد متأخر، ينبغي إيراد أسباب التأخير في حاشية للوثيقة.

وتمثل الاهتمام الرئيسي لمجلس الرؤساء التنفيذيين خلال عام ٢٠٠١ في كفالة متابعة منهجية وفعالة لإعلام الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة تحقيق استجابة متضافرة على نطاق المنظومة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذا الغرض، عُني مجلس الرؤساء التنفيذيين بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية من خلال استراتيجية ذات شقين، وهما تعبئة الموارد من أجل إحراز الأهداف الإنمائية للألفية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وعملية رصد واستعراض ذلك. وكرر مجلس الرؤساء التنفيذيين تأكيد أن الأهداف الإنمائية للألفية هي في المقام الأول التزامات من جانب الحكومات، ويُعد دور منظومة الأمم المتحدة، في ذلك الصدد، حيويا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

كما كرس مجلس الرؤساء التنفيذيين قدرا كبيرا من الاهتمام لتعزيز الدعم المقدم على نطاق المنظومة للتنمية المستدامة في أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية تقودها أفريقيا. واتفق المجلس على أن هذه الشراكة الجديدة توفر الإطار الملائم للأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما لتنمية أفريقيا، وقرر أن يقدم دعمه الكامل لرؤية القادة الأفارقة المتمثلة في تولي تميمتهم بأنفسهم.

وشهد عام ٢٠٠١ نجاح تحول مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيكله الفرعي من نظام تسلسل إداري جامد من اللجان المشتركة بين الوكالات إلى شبكة من الاختصاصيين في مختلف المجالات، يتحاورون فيما بينهم بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ومن الأفرقة المخصصة المشتركة بين الوكالات المقيدة بإطار زمني محدد ومكرسة لمهمة محددة في إطار ترتيبات تضعها الوكالة الرئيسية، فضلا عن أمانة مدججة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

وإضافة إلى ما سبق، يتناول هذا التقرير أيضا مسائل إدارية تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة، حيث يركز الاهتمام على أمن وسلامة الموظفين، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ويقدم معلومات عن المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لطلب لجنة البرنامج والتنسيق.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١ مقدمة
٤	١١-٦ أولا - العولمة واستجابة منظومة الأمم المتحدة
٦	٢٠-١٢ ثانيا - متابعة منظومة الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر قمة الألفية
٧	٢٠-١٨ المبادرة المشتركة بين الوكالات المتخذة في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
١١	٣٠-٢١ ثالثا - تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا
١٣	٤٣-٣١ رابعا - إصلاح الأجهزة المشتركة بين الوكالات
١٧	٤١ أمن الموظفين وسلامتهم
١٧	٤٣-٤٢ كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة
١٧	٤٨-٤٤ خامسا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ...

مقدمة

الوكالات إلى لجنتين رفيعتي المستوى، وهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، تكملهما "شبكات" مرنة من الاختصاصيين في المجالات المختلفة موضع الاهتمام المشترك، إلى جانب ترتيبات مشتركة بين الوكالات مقيّدة بإطار زمني ومهمة محددتين، وأمانة موحدة.

٤ - ويُلقى تقرير الاستعراض العام هذا الضوء على أبرز أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى خلال عام ٢٠٠١. ويهدف التقرير بذلك إلى عرض صورة عامة لحالة التعاون المشترك بين الوكالات وكيف أن توجيه السياسة العامة من الهيئات الحكومية الدولية المركزية يصوغ البرامج والأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة. وهكذا من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على استعراض التقدم المحرز في التنسيق على نطاق المنظومة ويسهم في قيام حوار فعال بين الهيئات الحكومية الدولية المركزية ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران بالتقارير الموضوعية المعروضة على مختلف أجزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومعظمها نتاج للتعاون المشترك بين الوكالات.

٥ - ووفقا لطلب لجنة البرنامج والتنسيق، يتضمن هذا التقرير أمثلة محددة للتعاون المشترك بين الوكالات ضمن الإطار العام للسياسة العامة الذي وضعه مجلس الرؤساء التنفيذيين عملا بالمقررات الحكومية الدولية. كما أنه يلي ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٣٢١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ من تقديم تقرير شامل عن إصلاح الجهاز المكتبي لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

أولا - العولمة واستجابة منظومة الأمم المتحدة

٦ - باشر الرؤساء التنفيذيون منذ عام ١٩٩٨ تدارس المطالب التي ألقته بيئة العولمة الجديدة على عاتق النظم الوطنية والدولية. وما فتئ هدفهم هو الفهم المتعمق لهذه

١ - وقر مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد عام ٢٠٠٠ وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) زخما جديدا للتعاون المشترك بين الوكالات. وقد اعتمدت منظومة الأمم المتحدة الإعلان بشأن الألفية كإطار وحيد شامل للسياسة العامة تسترشد به في أعمالها لدعم التنمية العالمية. وهذا الالتزام يجعل الإعلان بشأن الألفية جدول أعمال مشترك لمنظومة الأمم المتحدة عنصر حيوي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، التي هي أولا وقبل كل شيء المسؤولة عن تنفيذ إعلان الألفية.

٢ - وقد واصل الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال عام ٢٠٠١ مناقشاته حول المتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمر قمة الألفية، وتناول بخاصة مواضيع تعبئة الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص للتعاون المشترك بين الوكالات لتعزيز تحقيق محصلة ناجحة للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢؛ وبدء حملة للدعوة على نطاق المنظومة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقديم الدعم من المنظومة لعملية رصد واستعراض تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. كما تناول دعم منظومة الأمم المتحدة للمبادرة الأفريقية الجديدة (التي تُعرف الآن باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، والشواغل الهامة المعتادة للإدارة مثل أمن وسلامة الموظفين.

٣ - كما أُحرز خلال عام ٢٠٠١ تقدم هام في إنجاز عملية الإصلاح داخل مجلس الرؤساء التنفيذيين نفسه. والمقصود بالاسم الجديد للجنة التنسيق الإدارية سابقا - وهو مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق - أن يعبر، لا عن التشكيل فحسب، وإنما أيضا عن وعي جديد بالهدف المشترك فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي يشكل أساس عملها. كما انتهى مجلس الرؤساء التنفيذيين من عملية تحويل أجهزته الفرعية من نظام تسلسل إداري جامد إلى حد ما، من اللجان المشتركة بين

٩ - ولوحظ كذلك أن الحكم الدولي المحسّن يجب أن يتسم بدرجة عالية من الاتساق في النهج، بحيث تطبق، على سبيل المثال، المبادئ المطبقة على التدفق الحر للسلع ورأس المال والخدمات، على اليد العاملة أيضا. وجرى التأكيد على الدور الذي يمكن أن تقوم به وكالات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على الاشتراك بمزيد من الفعالية في المفاوضات الدولية بحيث تعزز موقفها التفاوضي في مجالات تتراوح بين الإعانات الزراعية وفتح الأسواق. وارتقي عموما أنه ولئن كان تحسين إدماج جدولي الأعمال الاقتصادي والاجتماعي حيويا، من الضروري في الوقت نفسه تعزيز تكامل جدول الأعمال الاقتصادي ذاته، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستقرار الضريبي، والقواعد الضريبية للعولمة، ومسؤولية الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة.

١٠ - ونظر مجلس الرؤساء التنفيذيين أثناء دورتيه اللتين عُقدتا في عام ٢٠٠١ في عدد من المبادرات المشتركة بين الوكالات والتطورات الدولية ذات الصلة المباشرة بتعميم فوائد العولمة. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تناول الرؤساء التنفيذيون المساهمة الإيجابية التي تسهم بها هذه التكنولوجيا الحديثة في وصل المناطق النائية بمصادر المعلومات، وبصفة أعم، في زيادة الإنتاجية والكفاءة فضلا عن قدرة البلدان النامية على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولقد شجع الاهتمام الذي أولاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والمسائل المتصلة بها منظومة الأمم المتحدة على تعزيز الجهود التي تبذلها للعمل على رآب الفجوة الرقمية باعتبار ذلك جزءا مكتملا للجهود المبذولة لتعميم فوائد العولمة.

١١ - وفي نفس السياق العام، وضمن تناول الأدوار المتداخلة التي يمكن أن تؤديها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الفقر، أبرز الرؤساء التنفيذيون في

المسألة ووضع عناصر عامة لسياسة مشتركة لمعالجة مختلف أبعاد العولمة.

٧ - وعلى مدى ثلاث سنوات، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين نطاقا واسعا من القضايا المتصلة بالعولمة والآثار المترتبة على هذه القضايا بالنسبة لأعمال المنظومة. وركز مجلس الرؤساء التنفيذيين اهتمامه في عام ٢٠٠١ على الصحة والآثار الاجتماعية الأخرى للعولمة، وعلى تمويل التنمية. وبناء على ورقة قدمها المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن اتباع نهج متكامل في صوغ السياسة العامة، تحدد الصلة المتبادلة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للعولمة، بحث الرؤساء التنفيذيون كيف يمكن مواصلة البرامج المتعلقة بمكافحة الفقر، وتوليد فرص العمل، والخدمات الاجتماعية في بيئة تسودها سياسة التقلص الضريبي والتحرر الاقتصادي المرتبطة بصورة نمطية بالعولمة.

٨ - وأشار الرؤساء التنفيذيون إلى أنه بينما تبدو الفوائد التي يمكن للعولمة أن تحققها واضحة، تدعو الحاجة إلى معالجة آثارها السلبية من حيث تزايد أوجه التفاوت والضعف. وارتقي أن تعزيز الحكم على الصعيدين الوطني والدولي أساسي لكي تعم فوائد العولمة ويقلل أثرها السلبي إلى أدنى حد، وكذلك لكفالة الحفاظ على وعي قوي بالأولويات في تدخلات القطاع العام فيما يتعلق بنطاق واسع من الشواغل، بدءا من الفقر في المناطق الريفية، والجوع، والصحة، والتعليم، والبيئة، إلى الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأشخاص. كذلك تم التأكيد بشدة على الدور الرئيسي الذي يؤديه سوق العمل الذي يوفر فرص عمل جيدة النوعية، وأيضا دور الائتمانات الصغيرة. وأثيرت مسألة الهجرة بوصفها جانبا جوهريا بوجه خاص من جوانب العولمة ويتطلب إيلاء مزيدا من الاهتمام على المستوى الدولي. وقد أبرزت الصلة بين مُشكل الهجرة والمشاكل التي يطرحها اللاجئون والمشدون داخليا.

لمؤتمر مونتييري تبشر بعملية فعالة للمتابعة تقوم على المشاركة.

١٤ - وبصدد الموضوع الثاني - عملية رصد واستعراض تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - أبرزت المناقشات أهمية إسهام المنظومة في متابعة فعالة لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية سواء من حيث تقديم المشورة بشأن السياسة العامة، والدعوة.

١٥ - وناقش الرؤساء التنفيذيون الصلة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بينها، وكذلك الصلة بين المسائل السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي هذا الصدد، ناقشوا المسائل المتصلة بطرائق الرصد والإبلاغ التي تعبر بشكل واف عن هذه الصلة وتعززها. ورأوا أن منع الصراعات مثال توضيحي ذو صلة لمجال ما زال يحتاج لعمل الكثير لإعداد نهج متكاملة فعالة من شأنها توظيف ما هو متاح في مختلف أجزاء المنظومة من قدرات ومعرفة واسعة، بطريقة أكثر منهجية وذات طابع مؤسسي وأكد الرؤساء التنفيذيون أن أولى علامات احتمال تحول التوترات إلى صراع مسلح - وهي دلائل تنشأ عن التمييز الاقتصادي والاجتماعي، واستبعاد السكان من عملية التنمية، والممارسات التمييزية - كثيرا ما تأتي من داخل مجال التنمية.

١٦ - واتفق الرؤساء التنفيذيون على أن تكون حملة ترويج الأهداف الإنمائية للألفية هي محط الاهتمام في الدورة العادية الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠٢، مع تشديد خاص في هذا السياق على إسهام المنظومة في تحقيق أهداف القضاء على الفقر الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي هذا الصدد، أقرروا التوصيات التالية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج: (أ) أنه ينبغي توسيع نطاق تعريف الفقر ليشمل كلا من البعد الاجتماعي والتعليمي والتغذوي والصحي والثقافي، فضلا عن الجوانب النوعية مثل التمكين؛ و (ب) أن تدعى مؤسسات المنظومة إلى إعداد تحليلات

مناقشتهم ما يمكن أن تقدمه الوكالات المعنية بالنقل والاتصالات من إسهام أساسي للتنمية المستدامة. ويمكنها بواسطة وضع المعايير والأنظمة في هذا القطاع أن تقدم إسهاما مباشرا في تخفيف وطأة الفقر وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية.

ثانيا - متابعة منظومة الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر قمة الألفية

١٢ - واصل الرؤساء التنفيذيون في ندوة عقدها في معكف بالاقتران بالدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠١، مناقشتهم حول متابعة منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر قمة الألفية على ضوء تقرير الأمين العام (A/56/326) عن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتركز اهتمامهم على موضوعين هما: تعبئة الموارد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والدولي، وعملية استعراض ورصد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

١٣ - وأشار الرؤساء التنفيذيون إلى أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية قد وضع أهدافا كمية محددة بدقة، وأن أحد التحديات التي تواجه المنظومة هي تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبروا المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية بمثابة فرصة حاسمة لا للنهوض فحسب بجانب رئيسي من جوانب الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما أيضا لتنظيم السياسات والأولويات المتعلقة بالتمويل من أجل القضاء على الفقر. وشددوا بوجه خاص أيضا على تعزيز التعاون على الصعيد القطري بين جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة. وبدا توافق آراء قوي بشأن أهمية الشراكة واعتبرت الملكية القطرية للمشاريع مؤشرا لوجود أساس مشترك قوي لبناء أوجه التآزر الفعال بين الأطر المختلفة للتنسيق على الصعيد القطري. وبصفة أعم، أرثني أن درجة الالتزام والدعم المقدمين من المنظومة للعملية التحضيرية

المتحدة، اضطلعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بوصفها مديرة المهمة، بإعداد حصر للإجراءات والمبادرات الجارية في عموم منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالإعلان بشأن الألفية. واسترشادا بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان، قصد بالحصر أن توفر بيانات كمية ونوعية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة صوب تحقيق أهداف وغايات الإعلان بشأن الألفية وأن تستخدم كأداة للإدارة تساعد منظومة الأمم المتحدة على تحديد الثغرات وأوجه التداخل ومجالات التعاون المشترك بين الوكالات.

١٩ - وتسليما بالتعقيدات التي ينطوي عليها جمع المعلومات من المنظمات على نطاق المنظومة عن تلك المجموعة من المسائل، تبين من الحصر الاستطلاعي أنه جاري الاضطلاع في عموم المنظومة بمجموعة أنشطة تثير الإعجاب فيما يتصل بمتابعة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأجرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مناقشة مفيدة للغاية في دورتها العادية الثانية لعام ٢٠٠١ حول التقرير الاستطلاعي (انظر ACC/2001/11)، وشجعت جميع المنظمات المهتمة على مواصلة مناقشة المسائل المتعلقة بالمنهجية على أن تقدم في الوقت نفسه معلومات إضافية عن الأنشطة التي تقوم بها دعماً لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية.

٢٠ - واستجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق ترد أدناه بضعة أمثلة مختارة للشراكات والتعاون بين الوكالات في النهوض بتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية. ويجدر التأكيد على أن هذه الأمثلة لا تمثل بأي حال مجمل الجهود التي تبذلها المنظومة لمتابعة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإنما الغرض منها مجرد تصوير التعاون الواسع النطاق الجاري في المنظومة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات التالية:

(أ) التنمية والقضاء على الفقر:

لإسهام برامجها في تحقيق الهدف المتعلق بتقليل حدة الفقر المدقع الذي تضمنه الإعلان بشأن الألفية، وتقاسم هذه التحليلات مع هيئات إدارتها؛ و (ج) أن تكون أهداف الإعلان بشأن الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر محط اهتمام رئيسي في حملة على نطاق المنظومة لتعبئة الرأي العالمي وإشراك القادة السياسيين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (د) إجراء استعراض شامل لاحتياجات التمويل العالمية لخفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ و (هـ) تعزيز قدرة المنظومة على إحراز تقدم في مجال القضاء على الفقر وعلى رصد إحراز التقدم، وذلك عن طريق تحسین جمع البيانات بوصفها أساس التحليل، وكذلك من خلال التفاعل الوثيق فيما بين المسؤولين في عموم المنظومة المعنيين بأعمال تتصل بالقضاء على الفقر.

١٧ - وجرى التأكيد على التزام المنظومة بدعم الأمين العام في الإنجاز الفعال لتكليفه بتقديم تقرير عن تحقيق أهداف وغايات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأكد مجلس الرؤساء التنفيذيين أن عمليتي المتابعة والرصد ينبغي أن تتضمننا رؤية عامة للإجراءات المطلوبة على جميع الأصعدة، ولا تقتصر على إسهام المنظومة الدولية - الذي يعتبر داعماً أساساً وإن كان حيويًا. ولا ينبغي لهذا النهج أن ينتقص من مسؤولية المنظومة عن المضي في أداء دورها على نحو استراتيجي وقائم على امتلاك زمام المبادرة، سواء فيما يتصل بمسؤولي الدعوة ووضع السياسة العامة، ودورها التنفيذي المهيأ لتعزيز القدرات الوطنية.

المبادرات المشتركة بين الوكالات المتخذة في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

١٨ - على ضوء قرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التنسيق على نطاق المنظومة للمساعدة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ودعته إلى أن يحدد، في إطار لجنة التنسيق الإدارية، سبلاً مبتكرة لتعزيز التعاون والاتساق في كل أرجاء منظومة الأمم

الوثائق ذات الصلة؛ وإعارة الموظفين إلى الأمانة التنسيقية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وعقد مشاورات وحلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة مشتركة بين الوكالات؛ وتنظيم عقد المؤتمر نفسه.

وبغية تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر في مجال التجارة والتنمية، عمل الأونكتاد على نحو وثيق مع الوكالات الأساسية الأخرى (وهي مركز التجارة الدولي التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على إعداد ثلاث دراسات تشخيصية للتكامل التجاري لثلاثة بلدان تجريبية (وهي كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا)؛

وثمة مثال آخر لمزيد من التعاون هو البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى برعاية مركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وهو برنامج لبناء القدرات في مجال مسائل التجارة المتعددة الأطراف يتضمن الشراكة بين هذه المنظمات وثمانية بلدان مستفيدة (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا). وتقوم ١٣ جهة مانحة بدعم هذا البرنامج المتكامل الذي يتبع نهجاً قائماً على التشاور مع المستفيدين في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة على الصعيد القطري والمشارك بين البلدان؛

وفي مجال إتاحة الوصول إلى الأسواق وتسهيل التجارة، اضطلعت اليونيدو بمبادرة

أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وكفالة نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والتعبئة الفعالة للمنظومة في عملية التحضير للمؤتمر بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وقاد الأمين العام للأمم المتحدة، وأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات قائمة بذاتها ولكن يدعم بعضها بعضاً لكفالة التنسيق. وعباً مدير البرنامج الإنمائي نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في أقل البلدان نمواً لكفالة أن تسهم إسهاماً فعالاً في نجاح المؤتمر؛

وفي المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً نفسه، أعلن بدء برنامج للمساعدة التقنية تشترك فيه وكالات متعددة بهدف رسم وتنفيذ جهد منسق لزيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وتحقيق الحد الأقصى من الفوائد المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعاون في هذه المبادرة الأونكتاد واليونيدو ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية التابعة لمجموعة البنك الدولي تعاوناً وثيقاً؛

استخدمت ترتيبات مبتكرة لكفالة مشاركة "جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة" في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وشمل ذلك التعاون الوثيق المشترك بين الوكالات فيما بين أمانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد والبرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إعداد

‘٤’

‘٥’

‘٦’

‘١’

‘٢’

‘٣’

مشترك بين الوكالات. معلومات معني بانعدام الأمن الغذائي وضعف البلدان في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتحديد مناطقها، تيسر عمله منظمة الأغذية والزراعة. والالتزام المشترك للفريق هو تقليل انعدام الأمن الغذائي وضعف البلدان والتصدي لأسبابها المتعددة التي ترتبط بشدة بالفقر. كما يسعى الفريق إلى تحسين نوعية البيانات والتحليلات من خلال تطوير وسائل جديدة وبناء القدرات في البلدان النامية؛

(ب) الصحة:

١ قامت منظمة الصحة العالمية بدور قيادي فيما يتعلق بعدة مبادرات تعاونية هامة للعمل على تنفيذ الأهداف المتصلة بالصحة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتشمل هذه المبادرات مشروع دحر الملاريا، وهو شراكة استراتيجية فيما بين مختلف الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وعلى الصعيد العالمي يتضمن هذا المشروع التعاون الوثيق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الصعيد الإقليمي يشمل المشروع العديد من العناصر الفاعلة من المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، ومصارف التنمية الأفريقية والآسيوية، واللجنة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الإنمائية لجنوب آسيا، وغيرها. وعلى الصعيد القطري، يشمل التعاون أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مشتركة بين الوكالات لإعداد مجموعة مساعدات شاملة لمساعدة البلدان النامية على تحسين فرص وصولها إلى الأسواق برعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، كما أجريت مشاورات مشتركة بين الوكالات وتم التوصل إلى اتفاق بين مركز التجارة العالمية واليونيدو على التعاون بشأن تيسير التجارة في منطقة أمريكا الوسطى. كما ينتظر أن يشترك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أيضا في هذا البرنامج. وهو يهدف إلى الوقوف على المشاكل التي تواجه ثلاثة قطاعات فرعية زراعية - صناعية في أسواق التصدير، وتعزيز بنية أساسية جديدة للدعم على الصعيد الوطني والإقليمي في مجالات من قبيل الاختبار ونظام المقاييس والتصديق والاعتماد، وبناء القدرة المؤسسية لمساعدة الشركات في اعتماد منتج دولي وتجهيز المعايير فضلا عن النظم التقنية؛

٧ وتعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على بدء مرفق مشترك بين الوكالات لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على تحقيق السلامة والمعايير الجيدة المعترف بها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية في مجال الأغذية. وهذا من شأنه أن يساهم في إتاحة فرص أكبر للوصول إلى الأسواق أمام السلع الأساسية التي تنتجها أقل البلدان نموا؛

٨ وللمضي صوب تخفيض معدل انتشار الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، تتعاون ١٤ وكالة في إطار فريق عامل

كما تعمل هذه الشراكة على حفز استحداث لقاحات جديدة ضد الأمراض المهلكة الرئيسية التي تصيب في المقام الأول أشد الفئات فقرا. وحاليا يتلقى ٣٨ بلدا دعما لإدخال اللقاحات الجديدة وغير المستخدمة بشكل كاف، ويتلقى ٣٩ بلدا الدعم لتعزيز خدمات التحصين الروتيني ويتلقى ١١ بلدا الدعم لممارسة الحقن الآمن؛

(ج) حماية البيئة المشتركة:

تقوم منظومة الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأمم المتحدة، بدعم العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد المحلي، بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استقصائية دولية بمناسبة ذكرى مرور ١٠ سنوات في عام ٢٠٠٢، على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو. وعلى الصعيد الوطني، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى البلدان لدعم الأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني. وقادت المكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائي والأمانة العامة للأمم المتحدة فضلا عن مؤسسات أخرى تنظيم الأنشطة التحضيرية على الصعيد الإقليمي؛

وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أنشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريقا حكوميا

و، في بعض البلدان، منظومة الأغذية والزراعة؛

وتتضح الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لتعزيز التعاون على نطاق المنظومة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضا من الأعمال التي تضطلع بها إدارة اللقاحات والبيولوجيا التابعة لها بشأن القضاء على شلل الأطفال وخفض الوفيات بسبب الإصابة بالحصبة، والقضاء على إصابة الأمهات والمواليد بالكزاز، وإدخال لقاحات جديدة وتعزيز نظم التحصين الروتيني. ولقد كان التقدم المحرز في القضاء على شلل الأطفال ممتازا منذ عام ٢٠٠٠، حيث انخفض عدد بلدان الإصابة بشلل الأطفال إلى النصف فأصبحت ١٠ بلدان فقط، وانخفض العدد الكلي لحالات الإصابة بمقدار الثلثين فأصبح أقل من ١٠٠٠ حالة. وأصبح القضاء على شلل الأطفال مرتقبا نتيجة شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، تتقدمها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي وعدة منظمات ومؤسسات من القطاعين العام والخاص؛

ويجري الاضطلاع بجهود تعاونية مماثلة تضم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لدعم حملة التحصين ضد الحصبة التي تستهدف تحصين حوالي ٧٠ مليون طفل في ١٧ بلدا أفريقيا؛

والتحالف العالمي للقاحات والتحصين هو شراكة هامة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي ومؤسسات أخرى من القطاعين العام والخاص، مكرسة لكفالة مساواة جميع الأطفال مهما كانوا فقراء، في فرص الحصول على اللقاحات.

البيئية الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وخاطب ممثل كل من اليونيدو وبرنامج البيئة اجتماع مديري المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف الذي عقد في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث طرحت استراتيجية مقترحة للمستقبل لتعزيز النهج المبني على الاحتياجات الذي يتبعه برنامج المراكز.

ثالثاً - تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا

٢١ - أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقييماً للمبادرات الدولية الموجهة إلى دعم البلدان الأفريقية في معالجة التحديات الإنمائية الرئيسية وغيرها من التحديات التي تواجه القارة. وقام بذلك على ضوء توصيات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التي أبرزت الأهمية الخاصة التي يكتسيها وجود إطار واحد للعمل نابع من داخل أفريقيا تملكه وتقوده البلدان الأفريقية. فهذا الإطار الموحد سيمكن المنظومة من الاستفادة بالموارد الشحيحة بأكثر الطرق الممكنة فعالية، ويسهل رصد أداء المنظومة نفسها في دعم الأولويات التي وضعتها الحكومات الأفريقية بنفسها، ويشجع البلدان المانحة على أن تفي بالتزاماتها في أفريقيا.

٢٢ - ورأى الرؤساء التنفيذيون أن اشتراك المنظومة لن يحدث الأثر المرغوب إلا إذا قام على امتلاك المبادرة والالتزام السياسي والقيادة من جانب أفريقيا. وعن طريق تكييف التعاون، ستدعم المنظومة الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتعمل بالاشتراك معها.

٢٣ - وكرر مجلس الرؤساء التنفيذيين التأكيد بقوة على أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا شرط جوهري آخر

دولياً مفتوح العضوية للوزراء أو من يمثلهم ليضطلع بتقييم شامل ينحو للسياسة العامة لأوجه الضعف المؤسسي الموجودة وكذلك احتياجات وخيارات المستقبل بالنسبة لإدارة بيئة دولية معززة^(٣). ومن بين المسائل الرئيسية التي عاجلها فريق الوزراء الحكومي الدولي تحسين الاتساق في وضع السياسات البيئية على الصعيد الدولي (دور وتشكيل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي)، وتحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة فعاليتها، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والتنسيق على الصعيد القطري لدعم البيئة من بين دعائم التنمية المستدامة، وتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بدور فريق الإدارة البيئية؛

وتتعاون اليونيدو مع برنامج البيئة لكفالة الاستدامة البيئية من خلال برنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، الذي تشترك فيه اليونيدو وبرنامج البيئة. وقد أنشأ هذا البرنامج ٢٢ مركزاً حتى نهاية عام ٢٠٠١ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وساعدت هذه المراكز الشركات على ترشيد عملياتها الإنتاجية وتحقيق وفورات مالية في مجالات المواد الخام والطاقة والمياه ومعالجة المياه. وتقوم اليونيدو بدور الوكالة المسؤولة عن التنفيذ ويساعدها برنامج البيئة في تقديم الدعم والتوجيه البيئي الاستراتيجي. والهدف النهائي لبرنامج المراكز الوطنية هو زيادة تطبيق الإنتاج النظيف في الصناعة وزيادة الوعي به والتشجيع على إدراج تدابير للإنتاج النظيف في السياسة والتشريعات

٣

أفريقيا سيتطلب تعديلات هامة في تركيز الدعم الدولي لكي يعبر عن الأولويات التي حددها القادة الأفارقة (انظر ACC/2001/15، الجزء ثالثا).

٢٦ - وأبرز مجلس الرؤساء التنفيذيين عددا من المجالات المحددة التي تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وفقا للأولويات التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتشمل هذه المجالات القضاء على الفقر، والصلة بين الفقر (وبخاصة في المناطق الريفية) وفرص العمل، وبناء رأس المال البشري، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ودعم بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في مجال الزراعة، وإنعاش الأسواق الأفريقية، ورصد إتاحة الوصول إلى الأسواق، ودعم تنمية البنية الأساسية، والعمل على حماية البيئة والتنوع البيولوجي وتوفير الدعم للجهود المجددة المبذولة لرأب الفجوة الرقمية، التي من قبيل مبادرة جمعية المعلومات الأفريقية.

٢٧ - واعتبرت آليات التنفيذ المنشأة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فضلا عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبواسطتها تُسائل البلدان الأفريقية بعضها البعض عن إحراز التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة، عاملا رئيسيا في تحقيق الاستدامة والنجاح. واعتبرت آلية "المساءلة المتبادلة" بين المانحين والبلدان الأفريقية حيوية بالمثل، إذ أنها سترصد التقدم الذي تحرزه البلدان المستفيدة ببرامج وكذلك وفاء الشركاء المانحين بالتزاماتهم.

٢٨ - واتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين على أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، على الصعيد الإقليمي، بدور الجهة الرئيسية التابعة للمنظومة للتحوار مع البلدان الأفريقية بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والعمل على الصعيد القطري على تنسيق دعم المنظومة لرصد التقدم المحرز. واعتبرت ورقات استراتيجية الحد من

لتجدد إحراز التقدم في أفريقيا. وبما أن الاستثمارات المباشرة في أفريقيا لا تتعدى ١,٢ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتركز معظمها في بلدان قليلة، تكون زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية متطلبا أساسيا للتصدي الفعال للمعوقات المتصلة بالقدرات وغيرها من المعوقات الأساسية التي تؤثر على المنطقة. وفي تقديرهم فإن أفريقيا بحاجة إلى النمو بمعدل ٧ في المائة لمدة عقد لكي يمكنها الوفاء بهدف خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٤ - ولا بد من المضي إلى مواجهة التحدي الذي يمثله بناء القدرات في أفريقيا بالتوازي مع إعداد استجابات شاملة ومتسقة للالتزامات الاقتصادية والبيئية والسياسية تجمع بفعالية بين بناء السلام ومساعدات الطوارئ وتدابير الدعم في الأجل الأطول. وقد نجح هذا النهج المتعدد الشعب في معالجة الجفاف في القرن الأفريقي، حيث تضمن بذل جهد في الأجل القصير لتخفيف حدة النقص في الأغذية ومهمة طويلة الأجل لتحقيق الأمن الغذائي، وقدم دروسا مستفادة هامة يمكن للمنظومة أن تعمل على أساسها.

٢٥ - وانطلاقا من نتيجة الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١، الذي أعقب مباشرة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في لوساكا، كرر الرؤساء التنفيذيون في الدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن أفريقيا هي محط اهتمام رئيسي في الأعمال السياسية والإنمائية والإنسانية التي تضطلع بها المنظومة، وينبغي أن تظل كذلك. وينبغي لمؤسسات المنظومة أن تواصل التأكيد على البعد الأفريقي في أعمالها الشاملة وأن توفر دعما ملموسا وواضحا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة. وجرى الاعتراف بأن التحول من عملية إنمائية يقودها المانحون إلى عملية تقودها

شامل للدور الذي أداه كل من المنظومة والمجتمع الدولي حتى الآن دعماً لتنمية أفريقيا.

رابعاً - إصلاح الأجهزة المشتركة بين الوكالات

٣١ - يتمثل الهدف الثنائي للإصلاحات الجاري إدخالها على أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين بناء على تقرير الفريق الاستعراضي المستقل الذي أنشأه الأمين العام، في تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات وتعزيز الدعم المشترك بين الوكالات للهيئات الحكومية الدولية.

٣٢ - وسيواصل الرؤساء التنفيذيون الاعتماد على برنامج أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك المسائل المعروضة على الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظومة، في وضع برنامج أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وتقديم الدعم القوي لمبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دعوة أفرقة من الرؤساء التنفيذيين إلى الاشتراك، بصفة منتظمة، في الحوارات معه. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام على التنسيق المشترك بين الوكالات، مستخدماً تقاريره الاستعراضية السنوية لإحاطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظومة على أهم التطورات التي تحظى باهتمام على نطاق المنظومة.

٣٣ - وفي سياق عملية الإصلاح هذه، اتخذت عدة مقررات لتعزيز وحدة الغرض واتساق الإجراءات داخل المنظومة. وتشمل هذه المقررات: (أ) الالتزام من جانب جميع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بإجراء مشاورات منتظمة قبل إطلاق المبادرات الرئيسية التي تستلزم إسهامات من أعضاء هذا المجلس، وإبقاء هيئات الإدارة على علم بنتائج هذه المشاورات؛ و (ب) اتباع أساليب عمل تكفل عملية قائمة على المشاركة لوضع جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ و (ج) تنظيم دورات المجلس بحيث تشجع

الفقر أداة هامة للتعبير عن دعم منظومة الأمم المتحدة للحكومات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة. وفيما يتعلق بموقف المجتمع الدولي، جرى التأكيد بشدة على أهمية مكافحة موقف "وعود القطاع العام وتشاؤم القطاع الخاص" إزاء أفريقيا.

٢٩ - وخلص مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنه ينبغي أن تتبع المنظومة، في عملية متابعة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، استراتيجية مدروسة لأجل: (أ) توليد الدعم للشراكة الجديدة سواء داخل أفريقيا وفي المجتمع الدولي، ومقاومة التشكيل وتشجيع جو من التفاؤل وجدية الالتزام؛ و (ب) إدماج تنفيذ هذه المبادرة في عملية المتابعة الأوسع نطاقاً لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي جداول أعمال ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة القادمة؛ و (ج) العمل مع البلدان الأفريقية ومنظمتها الإقليمية على تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات على الصعيد الإقليمي في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ و (د) الاستفادة الكاملة بالآليات الموجودة على الصعيد القطري، مع دعم العملية المستمرة لاستعراض وتحسين أطر التنسيق الوطنية، ولا سيما ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتوجيه تلك الأطر صوب دعم القيادات الوطنية وبناء القدرات الوطنية؛ و (هـ) تعبئة الدعم للتنفيذ الفعال على الصعيد القطري؛ و (و) بدء تنفيذ عملية منهجية لرصد عن كثب لأداء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٠ - وأبدى مجلس الرؤساء التنفيذيين مشاركته التامة للرأي المعرب عنه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومفاده أن الاستعراض النهائي في الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣) ينبغي، في الظروف الجديدة، أن يكون تطلعياً، وأن يعتبر فرصة لاستخلاص الدروس التي يدخرها للمستقبل لإجراء تقييم

إحدى جلسات الإحاطة التي تقدم بانتظام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين، يمكن، بإرجاع النظر، تبين ثلاث مراحل عامة في النهج المتبعة في منظومة الأمم المتحدة إزاء التنسيق المشترك بين الوكالات على مر السنين. فقد كانت هناك مرحلة أولى قصيرة في السنوات الأولى من عمر المنظومة، انصب فيها الاهتمام على إجراءات التنسيق وعلى تفسير وتنفيذ اتفاقات العلاقة، أعقبها مرحلة ثانية أطول بكثير تحول فيها الاهتمام تدريجياً عن الإجراءات إلى تنسيق الأنشطة الفعلية. وفي إطار تلك المرحلة حدث تحول تدريجي على مر السنين من التنسيق بحكم الواقع - الذي تميز بعرض ما درج على تسميته "صورة واضحة وشاملة" لما تضطلع به المنظومة ككل في مجال معين - إلى بذل جهد للتشاور وتنسيق الأنشطة عند مرحلة البرمجة. ولم تكن هذه الفترة هي فترة البناء المؤسسي المشترك بين الوكالات فحسب، وإنما أيضاً فترة الانتشار المؤسسي - أي فترة إنشاء العديد من اللجان الفرعية المختلفة التي يعني كل منها بمجال اهتمام مشترك بين الوكالات.

٣٦ - وظهرت في التسعينات مرحلة ثالثة من مراحل التنسيق المشترك بين الوكالات حول العديد من المؤتمرات العالمية التي تميز بها العقد. وكانت عمليات المؤتمرات شاملة وأفادت في إيجاد شعور غير مسبوق بالمسؤولية والالتزام داخل المنظومة بصدد النهوض بتنفيذ نتائج هذه المؤتمرات. وقدمت هذه العمليات للمنظومة مجموعة من الأهداف العامة للسياسة العامة التي يمكن أن تجتمع حولها ويمكن أن يقاس عليها الأثر المشترك. وكانت تلك هي الفترة التي شهدت أول تبسيط ذي شأن للهيكل المشتركة بين الوكالات، بمنأى عن المجالات البرنامجية المفردة، ومع التركيز على أهداف السياسات الشاملة لعدة قطاعات، مثل التنمية المستدامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وحدث أثناء تلك الفترة تطور مشابه بالنسبة للأسلوب الذي أخذ المجلس

الشعور إلى حد أبعد بالملكية المشتركة عن طريق المزيد من الجلسات الخاصة ووضع جدول أعمال مبسط للاجتماعات الرسمية يركز على المسائل الرئيسية التي تحظى باهتمام على نطاق المنظومة، وعقد ندوة في معتكف بالاقتران بكل دورة؛ و (د) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التشاور المستمر والحصول على المعلومات وتقاسم المعرفة.

٣٤ - وثمة سمة هامة أخرى لعملية الإصلاح هي إنشاء هيكل فرعي جديد مبسط. وتضمنت هذه العملية: (أ) إنشاء لجنتين رفيعتي المستوى هما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وتتألفان من كبار المسؤولين المعنيين بالبرامج والإدارة على التوالي في المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهم مسؤولون أمام المجلس عن تعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة فضلاً عن تقاسم المعرفة والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والبرامج والمسائل التنفيذية وشؤون التنظيم والإدارة؛ و (ب) اتباع نهج مرن جديد في التنسيق يعتمد على الترتيبات المخصصة المقيدة بإطار زمني محدد ومكرسة لمهمة محددة، في إنجاز المهام المشتركة بدلا من الاعتماد على هيئات ثابتة أو دائمة؛ و (ج) إنشاء شبكة من مراكز التنسيق أو مجموعات ذات مهارات يمكن استشارتها أو تبادل الرأي معها، نيابة عن الرؤساء التنفيذيين، بشأن جميع المسائل المتصلة بتنظيم دورات مجلس الرؤساء التنفيذيين وجداول أعمالها. وتتصل بهذه السمة لعملية الإصلاح سمة رئيسية أخرى هي دمج الأمانات المختلفة^(٤) التي توفر الخدمات للأجهزة المشتركة بين الوكالات في أمانة واحدة تعمل على نحو مشترك ويكون لها مقران في نيويورك وجنيف.

٣٥ - وتعتبر عملية الإصلاح هذه عن تحول مضموني في طبيعة التنسيق المشترك بين الوكالات. وكما لوحظ في

باحثيات الهيئات الحكومية الدولية التي سيتاح لها من الآن فصاعدا مجموعتي تحاور - وهما الرؤساء التنفيذيون في مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللحنتان الرفيعتا المستوى المتصلتان بأعلى الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشبكات الاختصاصيين المختلفة المشتركة بين الوكالات التي تتفاعل مباشرة مع هيئات الاختصاصيين الحكومية الدولية، وبخاصة اللجان الفنية.

٣٩ - ونظرا لهذه القرارات، دعيت أمانات الهيئات الفرعية السابقة إلى بدء مشاورات حول افضل كيفية لتنفيذ مقررات مجلس الرؤساء التنفيذيين لكي يمكن إبلاغ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. ويرد أدناه موجز للحالة فيما يتعلق بكل من الهيئات الفرعية السابقة:

(أ) المرأة والمساواة بين الجنسين: حلت شبكة

مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين محل اللجنة السابقة المشتركة بين الوكالات؛ واتفق على ترتيبات جديدة لتعزيز التعاون والاتصالات بين الوكالات طوال العام، بما في ذلك عقد اجتماع سنوي قبيل دورة لجنة وضع المرأة مباشرة؛

(ب) التنمية المستدامة: اتفق الاجتماع المشترك

بين الوكالات المعني بالتنمية المستدامة في الاجتماع المعقود في آذار/مارس ٢٠٠١ (انظر ACC/2001/1) على ترتيبات عمل أكثر مرونة للتنسيق المشترك بين الوكالات، بما في ذلك فتح باب عضويته أمام المنظمات العاملة في ميدان التنمية المستدامة من خارج منظومة الأمم المتحدة، والاجتماع مرة واحدة في السنة بدلا من مرتين مع الاستفادة بدرجة أكبر من استخدام الاتصال الإلكتروني وفتح العمل المخصصة المقيدة بإطار زمني. وكجزء من عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تجري مشاورات بشأن تعزيز إدارة التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي

الاقتصادي والاجتماعي يقدم به على التفاعل مع الوكالات، وبصفة أعم، بالنسبة لدورة التنسيق للسياسات، حيث تركز اهتمامه على إدماج نتائج هذه المؤتمرات العالمية.

٣٧ - ويمثل مؤتمر قمة الألفية انتهاء هذه المرحلة وبداية مرحلة جديدة، أصبح فيها لدى مؤسسات المنظومة إطار واحد شامل للسياسة العامة، متمثل في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تلزم به فرادى ومجموعة. والمقصود بالاسم الجديد للجنة التنسيق الإدارية أن يعبر عن هذا الوضع الجديد وهذا الالتزام الجماعي. ويقصد باستخدام تسمية "مجلس الرؤساء التنفيذيين" بدلا من اللجنة التعبير عن التحول من مجموعة منظمات تجتمع معا "للمقارنة بين مذكراتها" إلى هيئة تدارس يتقاسم المشتركون فيها مسؤولية تعزيز الواقع الجديد الذي أصبحت المنظومة تمثله.

٣٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في ختام هذه العملية، رأى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن التواصل فيما بين اختصاص الوكالات من مختلف القطاعات قد بلغ مستوى كافيا من النضج وأن اللجنتين الجديتين الرفيعتين المستوى المعنيتين بالبرامج وبالإدارة^(٥)، قد أدمجتا أعمالهما بما فيه الكفاية بحيث يمكن الاستعاضة عن بقية الأجهزة المشتركة بين الوكالات، التي كانت حتى ذلك الحين منظمة في شكل نظام تسلسلي جامد من اللجان واللجان الفرعية المشتركة بين الوكالات بنظام أكثر مرونة يضم شبكات من الاختصاصيين في مختلف المجالات يقومون بتبادل الرأي بصفة مستمرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وأفرقة مخصصة مشتركة بين الوكالات تجتمع حسب الحاجة لأداء مهام محددة، وغالبا تقوم وكالة رائدة بتيسير عملها، وتحل عندما تنجز المهمة. وأن أساليب العمل الأقل رسمية والأشبه بطابع الأعمال التجارية، التي تحول التوكيد من الشكل إلى النواتج والنتائج، ليست في صالح الكفاءة من حيث التكلفة فحسب، وإنما هي تفي أيضا على نحو أكثر فعالية

بين الوكالات مستقبلاً. وترتكز الخطة بخاصة على تنسيق جمع البيانات الإحصائية لتقليل أعباء تقديم التقارير الملقاة على كاهل البلدان، وتنسيق إحصاءات التجارة وتنسيق المؤشرات الإنمائية في سياق متابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

(ز) التقديرات والإسقاطات الديمغرافية:

سينظم عقد اجتماعات للاختصاصيين في منظومة الأمم المتحدة المسؤولين عن إعداد واستخدام التقديرات والإسقاطات السكانية والقطاعية على نحو مخصص حسب الحاجة؛ وسيُنصب تبادل الآراء على المسائل التقنية التي تحظى باهتمام مشترك وذات صلة بإعداد التقديرات والإسقاطات؛ وسيجري تنسيق جداول الإنتاج والناتج، حسب الحاجة، عن طريق البريد الإلكتروني أو بوسيلة أخرى من وسائل الاتصال. وستسعى شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تحيين المناسبات لعقد الاجتماعات مع الشركاء المعنيين بالاقتران مع الأنشطة الأخرى للمحافظة على تدفق المعلومات بين مستعملي البيانات السكانية ومعديها؛

(ح) مراقبة المخدرات: ستتولى التنسيق في ميدان

مراقبة المخدرات من الآن فصاعداً شبكة مشتركة بين الوكالات من مسؤولي التنسيق في هذا المجال. وستواصل هذه الشبكة المشتركة بين الوكالات، بقيادة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، الاجتماع حسب وعند الاقتضاء، وستعزز المشاورات مع الكيانات الأخرى المهتمة مثل المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والقطاعية.

٤٠ - ويقتضي هذا النظام الذي يتسم بمزيد من اللامركزية تعزيز روابط الاتصالات والمعلومات، الأمر الذي ستكفله الأمانة الموحدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تحت توجيه اللجنة

والدولي. وتشمل البنود التي تجري مناقشتها في هذه المشاورات، محط الاهتمام في التنسيق المشترك بين الوكالات مستقبلاً وشكل هذا التنسيق. ومن ثم لن توضع الترتيبات و/أو أساليب العمل الجديدة المتعلقة بالتنسيق المشترك بين الوكالات في هذا المجال في صيغتها النهائية إلا بعد مؤتمر القمة؛

(ج) الإعلام: حل فريق جديد للاتصالات تابع

للأمم المتحدة محل لجنة الإعلام المشتركة السابقة للأمم المتحدة، وأدى ذلك إلى اتباع نهج أكثر موضوعية ومرونة ومكرسة لمهمة محددة، بشأن تعزيز التنسيق في ميدان الإعلام. وسيكون اجتماع سنوي يعقد على مستوى رؤساء المكاتب الإعلامية مناسبة لتناول أهم مسائل السياسة العامة التي توليها المنظومة الأولوية ولتوجيه أعمال فرق العمل والترتيبات المخصصة الأخرى طوال العام؛

(د) المحيطات والمناطق الساحلية وموارد المياه:

بدأت مشاورات مشتركة بين الوكالات حول وضع ترتيبات جديدة أكثر مرونة للتنسيق المشترك بين الوكالات في هذين المجالين ولكنها لم تكتمل بعد انتظاراً لجملة أمور، منها نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، خاصة من حيث الصلة بالحكم؛

(هـ) التغذية: استيعاب عن اللجنة الفرعية

السابقة المعنية بالتغذية بلجنة دائمة للتغذية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع زيادة استخدام فرق العمل والاتصال الإلكتروني في التشاور؛

(و) الإحصاءات: واصلت اللجنة الفرعية

للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية القيام بأعمال التنسيق اللازمة على أساس الارتباط بالمهمة والاستعانة بترتيبات الوكالة الرائدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تم الاتفاق على خطة الأعمال الإحصائية المشتركة

تمويلها التي تتألف من ميزانية أساسية تشترك المؤسسات في تمويلها، ورسوم الدورات الدراسية، والتبرعات.

٤٣ - وقد بدأ مجلس إدارة الكلية الجديد المشترك بين الوكالات والذي ترأسه نائبة الأمين العام، أعماله منذ ذلك الحين وفقا للنظام الأساسي الجديد لكلية الموظفين الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٥٥ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١. ويقدم إليه الدعم فريق استعراض تقني عقده أمين عام مجلس الرؤساء التنفيذيين.

خامسا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة

٤٤ - وردت لأول مرة المعلومات عن التدابير المتخذة من جانب منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تقرير الأمين العام عن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705)، وردت بعد ذلك في تقارير الاستعراض السنوي للجنة التنسيق الإدارية (E/1993/81 و E/1994/19 و E/1995/21 و E/1996/18 و Add.1 و E/1997/54 و Corr.1 و E/1998/21 و E/1999/48 و E/2000/53 و E/2001/55). وإضافة إلى ذلك، قدم الأمين العام خمسة تقارير إلى الجمعية العامة (A/49/356، و A/50/423 و A/51/356 و A/52/535 و A/54/534) في سياق المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الدول المتضررة من تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومنذ عام ٢٠٠٠، حل تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان (A/55/620 و Corr.1 و A/56/632) محل التقرير عن ذلك الموضوع.

الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وستكون كفالة أن توفر استراتيجيات المجلس الموضوعية استجابة للتوجيهات الشاملة للسياسة العامة الحكومية الدولية، النسيج الذي يربط بين الأعمال الفنية التي تؤديها مختلف الشبكات، وتنقيح الدلائل التي تسفر عنها أعمالها والتي تترتب عليها آثار بالنسبة لاستراتيجيات المجلس لأجل إثراء أعماله، من المهام الرئيسية لأمانة المجلس.

أمن الموظفين وسلامتهم

٤١ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال عام ٢٠٠١ إيلاء أولوية عليا لأمن وسلامة الموظفين. وأقر صيغة جديدة لتقاسم التكاليف المتصلة بالأمن في المقر وعلى الصعيد الميداني. وبموجب هذا الترتيب، ستتحمل الأمم المتحدة التكاليف المقترنة بمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن فيما يتعلق بالإدارة العامة لشؤون الأمن. وستتقاسم الوكالات والبرامج والصناديق المعنية ببقية تكاليف وظائف المقر المسؤولة عن الدعم الميداني وكذلك التكاليف المتعلقة بموظفي الأمن الميدانيين.

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

٤٢ - بحث الرؤساء التنفيذيون خلال عام ٢٠٠١ الترتيبات المتخذة لإضفاء الطابع المؤسسي على كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وأقروا النهج التي أوصت بها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بخصوص أداء كلية الموظفين، وتشمل (أ) مهامها الاستراتيجية كمؤسسة قائدها الطلب على نطاق المنظومة، مكرسة الابتكار والإصلاح عبر المنظومة، ينصب اهتمامها على تعزيز إيجاد ثقافة مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، والتعاون وتقاسم المعرفة بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة والسياسات الاستراتيجية التي تحظى باهتمام مشترك؛ و (ب) ترتيبات

الكافية والطرائق المناسبة والإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية تنفيذًا لقرارات الجمعية العامة ٥١/٥٠ و ٢٠٨/٥١ و ١٦٢/٥٢ و ١٠٧/٥٣ و ١٠٧/٥٤ و ١٥٧/٥٥، وأن يعجل بإعداد تقرير إلى الجمعية العامة يتضمن آراءه بشأن مداولات فريق الخبراء المخصص واستنتاجاته الرئيسية بما فيها توصياته، مع مراعاة آراء الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك النتائج التي اقترحتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المسائل العامة المتصلة بالجزءات.

٤٧ - وفي القرار ٨٧/٥٦، أيضا، أكدت الجمعية العامة من جديد أهمية دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لصالح الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن، وفي القيام بتحديد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول. وأحاطت الجمعية العامة علما بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بأن يواصل النظر في مسألة تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، وقررت إحالة آخر تقارير الأمين العام عن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات (A/56/303) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. ودعت الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء إلى أن تعالج بشكل مباشر وأكثر تحديدا، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى

٤٥ - وفي قرار الجمعية العامة ١١٠/٥٦ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان، إذ أحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن الموضوع (A/56/632) والاستنتاجات الواردة فيه، رحبت بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بالفعل، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الرئيسيين، للدول المتضررة لمساعدتها في التصدي لمشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية في أعقاب التطورات الحاصلة في منطقة البلقان. ودعت الجمعية العامة في القرار نفسه جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة، وذلك عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، رحبت الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٥٦ بشأن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، بتقرير الأمين العام (A/53/312) الذي يتضمن موجزا لمداولات اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بوضع منهجية لتقييم الآثار التي تلحق بالدول الثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ وباستكشاف تدابير مبتكرة وعملية لتقديم المساعدة الدولية إلى الدول الثالثة المتضررة واستنتاجاته الرئيسية، ودعت من جديد الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي لم تقدم بعد آراءها بشأن تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص أن تفعل ذلك. كما طلبت إلى الأمين العام أن يكفل قيام الوحدات المختصة في الأمانة العامة بإيجاد القدرة

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تنظر، لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إجراء حوار بناء مع تلك الدول، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة وكذلك، حيثما يكون ذلك مناسباً، عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين، تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٤٨ - وتدرك العناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تمام الإدراك للاحتياجات والشواغل الخاصة للدول المتضررة. وقد قدم معظمها آراء وتعليقات بناءة حول نتائج اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، حسبما وردت في تقرير الأمين العام (A/54/383 و A/55/295 و Add.1). وتظل هيئات إدارتها ملتزمة بالاستجابة لطلبات تقديم المساعدة إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/56/25)، المرفق، المقرر ٢١/٢١، الفقرة ٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء ثانياً.

(٤) مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات، الذي تولى تقديم الخدمات والدعم إلى لجنة التنسيق الإدارية ولجنتها التنظيمية، والأمانات المختلفة للجنة الاستشارية السابقة المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة الاستشارية السابقة المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون الموظفين والمسائل الإدارية العامة والمسائل المالية والميزانية) واللجنة السابقة لتنسيق نظم المعلومات.

(٥) يرد سرد أوفى لصلاحيات هاتين اللجنتين الجديديتين وبيان للتنظيم الجديد لمجال التنظيم والإدارة، في الوثيقة

.ACC/2001/5